

جزم من المجموع وجوده بكونه مستلزما لحدوث الكل بغيره
 كما أنه لو ثبت ان حدوث الكل المجموع انما يتحقق بان لا يكون شي من
 اجزائه موجودا أصلا ثم يوجد وهو توهم بعد وقد خرج بعض
 القائلين في مذنب الغلظة بان وجود المرتبة ليس الا في عدم الازاد
 فاعلم بان يكون كذا في كل فرد من افراد الوجود فيلزم عليه حدوث
 بساتها ولا يصح قدم النوع مع حدوث كل فرد **قلت** بل الكلام
 يخفف لان عدم ادهم من قدم النوع ان لا يزال فرد من افراد ذلك
 النوع موجودا بحيث لا يقطع بالكلية ومن البين ان حدوث
 كل فرد لا ينافي في ذلك اصلا وليست تعري ما ذكره القول في هذا
 في النوع الذي لا يمتنع من اكثر من يوم او يومين مع ان النوع
 باق اكثر من شهر او شهرين وبغيره القيل يكلم بان لا فرق بين
 المسامي وغير المسامي في مثل هذا الحكم التوجه في المس من الازاد
 على وجه ان برهان الصانع بل غير ذلك المبرهن كبره ان المطلق
 يدل على بطلان السبق في الامور المولودة بالمرتبة سواء كانت بجهة
 الوجود او لا وذلك لان حاصل برهان الصانع انه لو ذهب

معتبة المتساويين الى غير النهاية لزم ان يكون وجوده مستلزما
 اكثر من عدمه متساويف الاخر وهو محال لان المتساويين المتكافئين
 في الوجود وضرورة بيان المذمة انه لو كان البت من جانب
 المبدأ او احدا سلسلة من مسبوق معين كالمعدل الاخير لمسيبوية
 بلا سابقة وكل واحد من اجزاء سلسلة التساوية ومسبوقية كما في
 في عدد الباقيات والمسبوقيات فيما فوق المعدول وبقي في المعدول
 الاخير مسبوقية بلا سابقة في فرد واحد والمسبوقيات على عدد الباقيات
 في واحد وهو محال ولا يقو به ان هذا دليل انما يدل على بطلان البت من
 جانب واحد اما اذا كان من جانبين كما في الجمعي فلهذا سعيها
 الدليل في ان حدوث كل واحد بلا اول بها لا يخبر بها على ما لم يسبقه فلهذا
 سابقة فلا يظهر الخلف من ذلك لانا اول احدا من اجزاء التساوية كما
 المعدول الاخير فبما يجب ان يكون فيما قبله من الازاد مسابقة
 لا يكون منها مسبوقية حتى كما في المسبوقية التي هي في المبدأ وكذا
 ان ما زلنا يجب ان يكون فيما قبل المبدأ مسبوقية لا يكون
 بازا بها سابقة كما وجد في المبدأ سابقة ليس مسبوقية كما في